المتغيرات الاجتماعية للمرأة الخليجية
دراسة تاريخية

د. هاشم عبدالرزاق صالح
مدرس / قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة الموصل

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث الواقع الاجتماعي للمرأة في منطقة الخليج العربي قبل اكتشاف النفط. وما عانته المرأة من قسوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع أتسم بسيادة وسلطة الرجل في كافة المجالات. وبعد اكتشاف النفط حدثت في منطقة الخليج العربي متغيرات كبيرة تتعلق بالمرأة ووضعها ألاجتماعي. فحصلت المرأة الخليجية على فرص التعليم والعمل. وأدمجت في عملية التغيير ألاجتماعي والثقافي والسياسي الذي شهدته المنطقة. مما أسهم في تبدل النظرة التقليدية للمرأة وكسر جزءاً من القيود المفروضة عليها. وهيأها للمطالبة بالمزيد من الحقوق والمكتسبات.

المقدمة

باتت قضايا المرأة خلال العقود القليلة الماضية من المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الباحثين والإعلاميين، وحتى السياسيين فضلا عن اهتمام الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية. وكثر الجدل والنقاش حول أهمية دور المرأة في الحياة العامة وتحليل ذلك الدور، بل صار هذا الموضوع مؤشراً على تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات.

وفي منطقة الخليج العربي يعد واقع المرأة انعكاساً لواقع مجتمعها الذي شهد متغيرات اقتصادية واجتماعية خضعت لها المنطقة، منذ اكتشاف النفط فيها واستقلال أقطارها. ويكاد يجمع الباحثون أن موقف المجتمع الخليجي

من المرأة بشكل عام يتنازعه تياران فكريان، يتمثل الأول في تيار تقليدي أو محافظ يؤكد على ضرورة إبقاء المرأة بعيداً عن المساهمة أو المشاركة في عملية التنمية والنشاط الاجتماعي. ويقصر دورها على الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. فيما ينادي التيار الثاني بإخراج المرأة من عزلتها الاجتماعية وفتح كافة المجالات أمامها، وإدماجها في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تشهده المنطقة.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المتغيرات الاجتماعية(*) التي صاحبت المراحل التاريخية لمسيرة المرأة في منطقة الخليج العربي من خلال محورين رئيسيين: تناول الأول مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي، من حيث نظرة الشريعة الإسلامية والمفكرين الإسلاميين والحركات الإسلامية للمرأة. فيما أوضح المحور الثاني مكانة المرأة في المجتمع الخليجي من خلال ثلاثة أقسام : نظرة المجتمع للمرأة، تعليم المرأة الخليجية وعملها، وأبرز التنظيمات النسائية في الخليج.

أولاً: المرأة في الإسلام

لم يكن للمرأة في عصر ما قبل الإسلام أية حقوق أو امتيازات، فالمجتمع كان ينظر إليها نظرة احتقار ومهانة، فضلاً عن ذلك فقد سُلبت المرأة معظم حقوقها. فحرمت من الميراث وحق التصرف بأموالها أو التملك. ولا يمكن لها حتى إبداء الرأي أو الاختيار[١]. وكانت بعض القبائل العربية آنذاك تُصاب بالغم وخيبة الأمل إذا بشروا بالأنثى. ويصل الأمر عند بعضهم الى قتلها، من خلال دفنها وهي حية (وأدها). زعماً منهم بأنها تجلب الفقر والذل والعار. وقد وصف الله تعالى تلك الفئة بقوله تعالى بسم

(*) تناولنا الأنشطة والمتغيرات السياسية للمرأة الخليجية في بحث مستقل بعنوان "النشاط السياسي للمرأة الخليجية المعاصرة" لذلك اقتصر هذا البحث على رصد المتغيرات الاجتماعية للمرأة الخليجية .

الله الرحمن الرحيم ﴿**وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَى مِنْ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ**﴾ صدق الله العظيم[٢].

لكن عندما جاء الإسلام رفع مكانة المرأة، وقضى على جميع صور الإهانة التي كانت تتعرض لها في عصور ما قبل الإسلام. وأكدت نصوص القرآن على وحدة الأصل الإنساني، وعلى المساواة بين الرجل والمرأة، فيخبرنا جل شأنه بهذه الحقيقة بقوله تعالى: ﴿ **يا أيها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** ﴾[٣]. كما استنكرت نصوص الشريعة الإسلامية فكرة أن المرأة عالة يُفضل التخلص منها قبل أن تكبر. كما ضمن الإسلام جميع حقوق المرأة العامة، ومنها: حقها في الميراث، حق الشهادة، حق مزاولة الأعمال المالية والتجارية، حماية سمعتها ومكانتها الاجتماعية، حرية العقيدة، فضلا عن حقها في التعبير والتملك والتعليم[٤]. ويوضح أحد المفكرين الإسلاميين حقوق المرأة في الإسلام بقوله: "... كفل الإسلام للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس والحقوق الإنسانية، ولم يقرر التفاصيل إلا في بعض الملابسات المتعلقة بالاستعداد والدرية أو التبعية مما لا يؤثر على حقيقة الوضع الإنساني للجنسين. فالرجل والمرأة متساويان في الناحية الدينية والروحية، ويتساويان في ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادي"[٥].

الى جانب ذلك لم تغفل السنة النبوية وتوجيهات الرسول (ﷺ) مكانة المرأة وعلو منزلتها عند رسول الله (ﷺ) وأصحابه، ومنها حديثه (ﷺ) الى أصحابه قائلاً: "استوصوا بالنساء خيراً"، وقوله (ﷺ) أيضا "إنما النساء شقائق الرجال"[٦]. وقد كرّم رسول الله (ﷺ) المرأة ورفع من شأنها وهي طفلة صغيرة عندما حث المسلمين على الاهتمام بتربية الأطفال، وبشكل خاص

البنات، لما لها من أجر عظيم، حيث قال (ﷺ) "من كانت له ابنة فأدبها فأحسن تأديبها وغذاها فأحسن تغذيتها وأسبغ غليها من النعمة التي أسبغ الله عليه كانت له ميمنة وميسرة من النار الى الجنة"(٧). وفي السياق ذاته بين (ﷺ) لأصحابه جانباً من حقوق الزوجة على زوجها، حيث قال: "أن تُطعمها إذا طُعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تُقبح ولا تهجر إلا في البيت"(٨).

في الوقت الذي رفع الإسلام من شأن المرأة وقضى على الفوارق الاجتماعية والتمييز ضدها فانه أكد على حقوقها وفسح المجال لها لتشارك الرجل في مجالات الحياة المختلفة ومنها حقها في أداء الصلاة في المساجد، بعد أن تستأذن زوجها، فقال رسول الله (ﷺ): "إذا استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا يمنعها" بما فيهن الحائض والنفساء لحضور خطبة العيدين(٩).

ويمكن القول أن خروج المرأة الى المساجد لم يكن للصلاة وسماع المواعظ فحسب بل أيضاً لتلقي العلم والتفقه في الدين امتثالاً لقول رسول الله (ﷺ): "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"(١٠) فبرزت في الحضارة الإسلامية شخصيات نسائية لامعة، أديّن دوراً مهماً في نشر الإسلام، ونقل العلوم الدينية الى الآخرين، وقد استعرض ابن سعد في كتابه (الطبقات) ما تجاوز الـ (٧٠٠) امرأة روين الحديث عن رسول الله (ﷺ) أو عن صحابته(١١).

ولم تنحصر مشاركة المرأة في الشؤون الدينية فحسب، بل كان لها دور في المسائل الدنيوية أيضا ومنها المشاركة الى جانب الرجال في الجهاد وقتال الأعداء وإثارة الحماس في نفوس المسلمين وكذلك مداواة جرحاهم. ومن تلك الصحابيات نذكر نسيبة بنت كعب الأنصارية التي شاركت هي وزوجها وأولادها في غزوة أحد وكان لها مواقف مشهودة في ساحات المعارك. فأخبرنا رسول الله (ﷺ) عن شجاعتها حيث قال: "ما التفت يميناً أو شمالاً يوم أحد إلا ورأيتها تقاتل دوني"(١٢). وتذكر كتب التاريخ الإسلامي نماذج كثيرة عن النساء المسلمات اللاتي أدين أدواراً متميزة في نشر الدعوة

الإسلامية والتحريض على الجهاد في سبيل الله، ومارسن تلك الأدوار بفاعلية كبيرة وهمة عالية[١٣].

إذن يمكن القول أن الشريعة الإسلامية قد أكدت على الجانب الإنساني في تعاملها مع المرأة. والذي كان غائباً في ظل الأديان المختلفة. وقد أشار المفكر الفرنسي (غوستاف لوبون Lobon) الى الاحترام والمكانة المرتفعة التي حظيت بها المرأة في الإسلام. وقارنه بوضع المرأة في البيئة النصرانية، فيقول: "فإذا أردنا أن نعلم درجة تأثير القرآن في أمر النساء، وجب علينا أن ننظر إليهن أيام ازدهار حضارة العرب... أن الأوربيون أخذوا عن العرب مبادئ الفروسية وما اقتضته من احترام المرأة. فالإسلام إذن لا النصرانية هو الذي رفع المرأة من الدرك الأسفل الذي كانت فيه، وذلك خلافاً للاعتقاد الشائع"[١٤].

وثمة عدد ليس بالقليل من المفكرين الغربيين يجدون في الإسلام والحضارة الإسلامية المثال الأعلى في التعامل مع المرأة ويؤكدون أن الإسلام قد أعطى المكانة المتميزة للمرأة، بل يعدوه أول دين رفع من شأنها. ومن هؤلاء الباحث الأمريكي (ول ديورانت Will Durant) والمستشرق البريطاني (مونتكمري واط Watt Montgmomery) والباحثة الاسترالية (لورا فيشيافاكليري) والمفكر الفرنسي (أتين دينيه Etienne Dinet) والألمانية (ماكلوسكي Mcclusky) وغيرهم كثير[١٥].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان للمرأة وشؤونها حيزاً في فكر رواد النهضة الإسلامية الحديثة، حيث تطرقوا في كتاباتهم إلى عدد من قضايا المرأة، كالتعليم والعمل والمساواة. فقد دعى رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) الى ضرورة احترام المرأة ومساندتها في الحصول على الحقوق والامتيازات التي منحها لها الإسلام. ومن تلك الحقوق حقها في المساواة مع الرجل، وحقها في التعليم. وهو يعد من الأوائل الذين نادوا بتعليم المرأة وطالب

بتأسيس مدرسة لتعليم البنات[١٦]. كما عد الطهطاوي عمل المرأة فضيلة وحفاظ عليها من الابتذال والرذيلة. إلا أنه في الوقت ذاته عارض دخول المرأة في بعض المجالات كالأمارة والقضاء، لأنها خاصة بالرجال دون النساء[١٧].

أما المفكر الإصلاحي جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧)، فقد حذر من الانسياق وراء العادات والتقاليد الغربية فيما يتعلق بالمرأة، وتحديداً قضية السفور، خوفاً من الانحراف والفجور والابتعاد عن الأخلاق الفاضلة التي تتمتع بها المرأة المسلمة[١٨]. لذلك يفضل الأفغاني بقاء المرأة داخل بيتها، وممارسة مهنتها السامية، وهي تربية الأطفال وتهيئتهم ليصبحوا عناصر مفيدة في المجتمع[١٩]. كما رد الأفغاني على الذين يزعمون أن للمرأة حقوقاً سياسية، تشبهاً بما قامت به بعض نساء الرسول (ﷺ)، موضحاً أن تلك حالات استثنائية وليست قاعدة عامة[٢٠].

ويُعد الإمام محمد عبده (١٨٤٩–١٩٠٥) من رواد النهضة الإسلامية الذين وجدوا أن الإسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة في الواجبات الدينية والدنيوية، استناداً الى آيات قرآنية أوضحت تلك المساواة. وإنطلاقاً من ذلك دعا الشيخ محمد عبده الى ضرورة تعليم المرأة لأن في تعليمها يكون علو شأنها، وتمكنها من تربية أولادها، والقيام بواجباتها الزوجية على أكمل وجه[٢١].

وتعليم المرأة كذلك كان أحد مطالب الشيخ المصلح عبد الحميد بن باديس (١٨٨٩–١٩٤٠)، الذي أكد على أن تعليم المرأة القيم والأخلاق الإسلامية سينعكس على أدائها في البيت والمجتمع. لكنه في الوقت ذاته رفض دعوات الاستعمار الفرنسي لتحرير المرأة. موضحاً أن تلك الدعوات ما هي إلا عامل يسهم في هدم المجتمع الجزائري المسلم[٢٢].

وأكد الشيخ محمد رشيد رضا (١٨٦٥–١٩٣٥) على أن الشريعة الإسلامية لم تفرق بين الرجل والمرأة في كثير من المسائل، ومنها حق المرأة في

التعليم. ويعد الشيخ رشيد رضا من العلماء الذي يُجيزون تولي المرأة كل الوظائف باستثناء الإمامة والرئاسة. واستشهد بالأعمال التي مارستها نساء النبي والصحابة سواءً في الغزوات أو وقت السلم(٢٣).

كما يمكن القول أن جميع الحركات الإسلامية المعاصرة قد أكدت في أدبياتها على ضرورة الاهتمام بالمرأة. وأحد أوجه هذا الاهتمام هو حقها في التعليم استناداً الى نصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية(٢٤). في الوقت ذاته أجازت بعض الحركات الإسلامية للمرأة المشاركة في الانتخابات لاختيار من يمثلها، غير أن موقف تلك الحركات قد تباين من ممارسة المرأة للنشاط السياسي، كمشاركتها في عضوية المجالس النيابية، إشغالها للوظائف السياسية المتعلقة بإدارة الدولة كالرئاسة أو القضاء أو الوزارة. فثمة حركات إسلامية عارضت هذه المشاركة معللين ذلك بوجود أدلة شرعية تمنع ذلك، منها قول رسول الله (ﷺ): "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة". فضلا عن اضطرار المرأة للاختلاط بالأجانب، وهذا محرم في الإسلام، الى جانب أسباب أخرى تتعلق بطبيعة المرأة وإمكانياتها الجسدية(٢٥). فيما أجازت حركات إسلامية أخرى تولي المرأة لهذه الوظائف، وشجعت المرأة على اقتحامها ومزاولة ما وصفته بأنه "حق طبيعي من حقوق المرأة"(٢٦).

مما سبق نجد أن نصوص الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم والسنة النبوية جاءت لتؤكد على مكانة المرأة وعلو شأنها في المجتمع الإسلامي، بعد أن عانت قبل الإسلام من الظلم والتمييز الجنسي. لذلك كان للمرأة دور في صنع الحضارة الإسلامية وازدهارها من خلال مشاركتها في مجالات الحياة المختلفة للمجتمع الإسلامي الدينية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية. وهذا ما أكد عليه فيما بعد رواد النهضة الإسلامية وعدد من الحركات الإسلامية الحديثة.

ثانيا. المرأة في المجتمع الخليجي

١. المكانة الاجتماعية للمرأة الخليجية

عانت المرأة الخليجية، شأنها شأن المرأة العربية عموماً، من قسوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما قبل "الحقبة النفطية"[٢٧] عندما اتسم المجتمع الخليجي بسيادة وسلطة الرجل في كافة النشاطات. وعزل المرأة داخل البيوت وفصلها اجتماعياً وثقافياً. وانعكست هذه النظرة للمرأة حتى على طريقة بناء البيوت في الخليج آنذاك، حيث كانت تُبنى على شكل جناحين، أحدهما خاص للنساء يدعى (المحرم)، إمعاناً في العزل. وثمة من يعزو ذلك الى أن المجتمع الخليجي كان ينظر الى المرأة على أنها حاملة شرف العائلة. وعليه "يجب أن تعزل حتى يتم زواجها"[٢٨]. فكانت الفتاة "تُخفر"[٢٩] قبل البلوغ منتظرة في بيت أهلها الى أن تتزوج.

وقد وصف المؤرخ حافظ وهبة النساء في الخليج في تلك المرحلة بأنهن "يمتزن بكثافة أحجبتهن وبقائهن في منازلهن، حيث لا يسرحنه إلا في حالة الضروريات القصوى". فبقاء المرأة في بيتها يُعد إشادة بحسن أخلاقها، وعندما تُرثى امرأة متوفية فخير ما يقال عنها بأنها لم تبرح عتبة بيتها إلا مرتين، عند الزواج وعند الدفن[٣٠].

أثار العزل الاجتماعي للمرأة الخليجية اعتراض فئات داخل المجتمع الخليجي فارتفعت الأصوات، منذ مطلع القرن العشرين، تطالب بإنصاف المرأة ومنحها كافة حقوقها الاجتماعية. ويشير أحد المفكرين المصلحين الخليجيين باستياء الى الطريقة اللا إنسانية التي تُعامل بها المرأة الخليجية. حيث يقول :"ليس للمرأة قيمة عند الرجال سيما المتقدمين منهم، فهي عندهم من سقط المتاع. فإذا ذكرت في خطاب قال المتكلم لمخاطبه: أكرمك الله، عند ذكرها. وتُرغم الفتاة على زوج من لا تريد، سيما إذا كان الزوج ابن عم لها. وإن كان قبيح الوجه ساقط الأخلاق، والذي يبلغ من العمر ٨٠ سنة له

أن يتزوج بنتاً لها من العمر ٢٠ سنة. ويرغمها الولي عليه إن كان غنياً، وإن كرهت عشرته"[٣١].

هذه النظرة الدونية للمرأة الخليجية آنذاك يعزوها أحد الباحثين في الشأن الخليجي الى أن الرجل في المجتمع الخليجي كان "بصورة مباشرة أو غير مباشرة هو الوصي على ملكية النساء" مما جعل المرأة فاقدة للكثير من حقوقها المشروعة[٣٢] وعبر أحد أساتذة جامعة الكويت عن فهمه وفهم المجتمع لدور المرأة بقوله :"إن مسؤولية المرأة محدودة ومعينة ... مسؤولية الرجل ممتدة وشاملة، فكل شيء في الحياة على عاتق الرجل، فالرجال أصحاب رسالات عرفت على مدار التاريخ" ثم أكد على حقيقة نظرة المجتمع للمرأة بوصفها "المخلوق الضعيف الناقص الذي يختلف عن الرجل فكرياً وايديولوجياً وترجيحياً"[٣٣]. وقد صورت إحدى الأديبات الخليجيات هذا النوع من العلاقة بين الرجل والمرأة في عمل أدبي جاء بعنوان (امرأة حاقدة) حيث تُعبر عن وجهة نظر امرأة بزوجها فتقول :"... إنني أكرهه من اليوم الأول لزواجي منه. لم أستطع أن أمنحه قطرة من الحنان أو الحب. لقد امتلكني يومها كما يمتلك السيد عبده"[٣٤].

كما صور أحد الشعراء الخليجيين جانباً من ذلك الظلم الاجتماعي الذي أصاب المرأة في تلك المرحلة بقوله:

فشكت ظلم أمها وأبيها قاتل الله أمها وأباها

أرغماها على الزواج بشيخٍ ذي ثراء، من أجل ذا أرغماها[٣٥]

وتجدر الإشارة الى أن القيود التي فرضت على المرأة في المدينة كانت أشد وطأة على المرأة في الريف. ففي حين أن المرأة لا تخرج من منزلها إلا ملتحفة بالعباءة السوداء وتضع على وجهها نوعين من الأغطية، نجد أن

المرأة القروية لا تضع أي نوع من هذه الأغطية، غير أن عملها أكثر عناءً وقسوة[٣٦].

ظهر في بعض أقطار الخليج العربي جيل من المثقفين، وبشكل خاص بعد ازدياد العائدات النفطية في النصف الثاني من القرن العشرين، انتقدوا المعاملة القاسية التي تتعرض لها المرأة الخليجية ودعوا الى نقد وتغيير نظرة المجتمع للمرأة، وضرورة مشاركتها الرجل في الحياة العاملة وبناء شخصيتها ومكانتها في المجتمع[٣٧].

كما بدأت الصحافة الخليجية بنشر أفكار ومطالب الداعين الى تحرر المرأة وسفورها. فنشرت إحدى المجلات الكويتية مقالاً تحت عنوان "حقوق الفتاة الكويتية" أكدت فيه على أن تطور البلاد ورقيها يأتي من خلال احترامها للمرأة والانتفاع بقدراتها ومواهبها لبناء المجتمع[٣٨]. ونقلت مجلة الرائد وقائع الندوة الثقافية التي عقدت حول (الحجاب والسفور في المجتمع)، والتي شاركت فيها مجموعة من النخب النسوية في الكويت، توصل المجتمعون الى ضرورة مشاركة الرجل والمرأة في عملية الإصلاح والتحديث[٣٩].

يمكن القول أن نظرة المجتمع الخليجي للمرأة باعتبارها جنساً ضعيفاً خُلق للبيت وتربية الأبناء فحسب، قد كبلها بأغلال كثيرة، كانت لها آثار سلبية حددت من فرص تعليمها وعملها، ونشاطها الاجتماعي.

٢. تعليم المرأة الخليجية وعملها

مر التعليم في دول الخليج العربي، كغيرها من الدول العربية الأخرى، بمراحل متعددة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، ابتدأت بالتعليم التقليدي (الكتاتيب) ثم ظهور التعليم الحديث مطلع القرن العشرين، حتى أخذ صورته الحالية بعد تطور الأنظمة السياسية واستقرارها في دول الخليج العربي.

انتشرت الكتاتيب في دول الخليج، واعتمد هذا النظام من التعليم الديني، على حفظ القرآن الكريم والسيرة النبوية وتعلم القراءة والكتابة والحساب[٤٠]. ويقوم بمهمة التعليم الملا أو المطوع، وثمة من يشير الى أن الكتاتيب في الخليج العربي لم تقتصر في كثير من الحالات على الصبيان. بل كانت مختلطة (فتيان وفتيات) وأن بعض العوائل الثرية تقوم بجلب معلمات يعلمن بناتهن في بيوتهن مقابل أجرة شهرية، وبعد أن يكمل التلميذ أو التلميذة ختم القرآن يقيم ذويه احتفالاً شعبياً بالمناسبة يعرف بالختمة[٤١].

يؤكد المختصون بتاريخ الخليج العربي أن تعليم البنات كان قد احتل حيزاً كبيراً من اهتمام الإرساليات التبشيرية التي وصلت الى منطقة الخليج في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. لذلك يمكن القول أن بدايات التعليم النسوي في بعض أقطار الخليج العربي انطلقت من اهتمام المؤسسات التبشيرية بهذا النمط من التعليم. وذلك لرغبة المبشرين في "كسبهن لأنهن سيكن أمهات الجيل القادم وكسبهن يعني كسب المجتمع كله"[٤٢].

في عام ١٨٩٢ أنشأت السيدة (زويمر)، زوجة مؤسس الإرسالية الأمريكية صموئيل زويمر، أول مدرسة لتعليم البنات في البحرين (المنامة)، ولم تستوعب سوى أعداد قليلة من الفتيات لم تتجاوز (١٢) طالبة في كل صف[٤٣]. ثم تطورت أساليب التعليم في مدرسة البنات في عهد المبشرة (لوزديم) وحصل ازدياد في أعداد البنات المسجلات في تلك المدرسة التي انتقلت عام ١٩٢٨ الى أملاك الإرسالية، حيث تم توجيه الطالبات الى مطالعة الكتب التي تتعلق بالديانة المسيحية[٤٤]. ورغم التوجه الديني في تعليم البنات إلا أن أياً منهن لم تعتنق المسيحية، وذلك لتعارض هذه التوجهات مع الطبيعة الدينية للمجتمع الخليجي[٤٥].

وشهد عام ١٩٢٨ تطوراً في مجال تعليم المرأة، حيث أنشا مجلس المعارف أول مدرسة نظامية لتعليم البنات في المنامة، بمساعدة ودعم بعض تجار وشيوخ البحرين. ثم تواصل اهتمام الحكومة البحرينية بتعليم البنات، حتى وصل عدد الطالبات عام ١٩٣٤ الى (١٨٢) طالبة[٤٦].

وفي عام ١٩٥١ تم افتتاح أول مدرسة ثانوية للبنات، تبعها عام ١٩٦٧ افتتاح المعهد العالي للمعلمات[٤٧]. وفي نهاية عقد السبعينات كان تعليم المرأة في البحرين قد قطع أشواطاً كبيرة، حيث دخلت المرأة البحرينية كافة ميادين التعليم. وتم إرسال بعثات من الطالبات الى عدد من الجامعات العربية والأجنبية لمواصلة تعليمهن العالي[٤٨].

وتجدر الإشارة هنا الى أن ثمة إشارات واضحة تضمنها الدستور في البحرين تؤكد على أهمية التعليم والمساواة فيه. وساهم هذا في الإقبال على تعليم البنات، فبلغ معدل تسجيل الإناث في عام ١٩٩٩ في مراحل التعليم الإلزامي والعالي حوالي (٨٣%). والتعليم الجامعي متاح للفتيات اللاتي يشكلن النسبة الأكبر بين المتفوقين من خريجي الثانوية العامة. كما شكلت الطالبات عام ٢٠٠١ ما يقارب (٦٧,٢%) من مجمل طلبة جامعة البحرين. ورغم ذلك يرى بعض المراقبين أن العملية التربوية في البحرين لا تساهم في إعداد النساء لممارسة دور فاعل في أنشطة المجتمع، وذلك لبدائية الأساليب التربوية والتعليمية والتي وصفت بالجمود والتلقين[٤٩].

أما تعليم البنات في الحجاز فيعود الى بدايات القرن العشرين، حيث أنشأت أربع مدارس خاصة للبنات بمكة المكرمة، وخمسة مدارس في جدة، وواحدة بالمدينة المنورة، ولم يكن للسلطة الرسمية دخل في إنشائها[٥٠]. ولم يبدأ التعليم الثانوي الحديث إلا بعد ما يقارب (٣٠) عاماً من تأسيس المملكة العربية السعودية. وعلى ما يبدو أن سبب هذا التأخر يعود الى عوامل دينية واجتماعية، لخصها أحد الكتاب بقوله: "سبب ذلك يرتد الى عاملين: ديني، نشأ من تراكم الأضاليل على جوهر الشريعة، وما اعتقده كثير من الجهال

أن تعليم البنات يؤدي بهن الى الاثم والحرام، واجتماعي: نشأ من النظرة الخاصة الى المرأة وأنها خلقت للبيت ولخدمة أهواء الرجل وتلبية رغباته، وأن كل تعليم مُفسد لها"(٥١).

ونشرت إحدى الكاتبات السعوديات مقالاً مطلع الأربعينيات ردت فيه على المطالبين بعزل المرأة ومنعها من التعليم، وأكدت على أن تعليم المرأة بمساعدة زوجها يجنبها الانحراف والفساد الذي قد يصيبها جراء تركها الدراسة، فتقول: "أنا امرأة حجازية، ألفت نظر الذين يهمهم أمر المرأة الى ضرورة تعليمها... لتتمكن بعد ذلك من دراسة ما يمكنها بتوجيه وإرشادات زوجها، وبهذا لا يتسرب الفساد الذي قد ينشأ من إخراج الفتاة في سن المراهقة من المدرسة"(٥٢).

وقد حصل جدل ونقاش داخل المجتمع السعودي حول أهمية تعليم المرأة وماذا تتعلم. وقد اتفقت الأغلبية على ضرورة تعليم المرأة، وأن ذلك فرضٌ على الدولة، لكنها اختلفت فيما تتعلمه. فثمة من صرح بهذا الشأن قائلاً: "إن تعليم المرأة ضروري كضرورة الماء والهواء، ولكن لا يتجاوز تعليمها المتوسط، أما الجامعي فلا نحبذه" وقال آخر: "لا مانع من تعليمها بشرطين، الأول ألا يتنافى هذا التعليم مع تعاليم الدين والثاني ألا يتنافى ووظيفتها في الحياة". وأكد آخر على تعليم المرأة بقوله: "إن المرأة هي الخلية الأساسية التي يتركب منها جسم المجتمع، فإذا كانت متعلمة ربت جيلاً متعلماً يعتز به المجتمع ويفخر بأعماله ونشاطه في جميع الميادين، وإن كانت جاهلة أنشأت جيلاً جاهلاً يكون وبالاً على المجتمع". وذهب آخر إلى أن "تعلم المرأة الطب والتمريض لا يتنافى والدين لكي تقي المرأة المسلمة أختها ضرورة كشف عورتها لدى كل طبيب ويمكن أن تصل الى هذه الغاية بإقامة كلية للطب والتمريض خاصة بالبنات"(٥٣).

بناءً على ذلك، فرضت الدولة السعودية تعليم البنات، وجعلته تحت إشراف السلطة الدينية، فأنشأت "الرئاسة العامة لمدارس البنات" عام ١٩٦٠ الذي شهد افتتاح (١٦) مدرسة ابتدائية للبنات، وارتفع عدد المدارس عام ١٩٧٠ ليصل الى (٣٧٨) مدرسة[٥٤]. ثم شهدت المملكة توسعاً في مجالات تعليم المرأة وبكل مراحله الدراسية. فكان في المملكة العربية السعودية مطلع تسعينيات القرن الماضي سبع جامعات، يُتاح للمرأة الالتحاق بأربعٍ منها وهي: جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الملك فيصل، وجامعة الإمام محمد بن سعود. أما الكليات العلمية المتاحة للمرأة فهي كلية العلوم، كلية الصيدلة والطب، العلوم الطبية المساعدة، فضلا عن كليتي الآداب والتربية[٥٥]. وفي سابقة من نوعها، سمحت الدولة السعودية مؤخراً الاختلاط في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، باعتبار أن النضوج الفكري للطلاب في هذه المرحلة، يمنع عنهم تأثير الاختلاط ومساوئه[٥٦].

وفي الكويت، شهدت ثلاثينيات القرن العشرين بداية انتقال تعليم المرأة من التعليم التقليدي الى التعليم النظامي، عندما أنشأ أول مجلس للمعارف عام ١٩٣٦. وعلى الرغم من ظهور تيار اجتماعي يرفض تعليم المرأة، ويدعو الى ابقائها في منزلها، إلا أن الدولة الكويتية استطاعت فتح (٨) مدارس للبنات[٥٧]. فشهد تعليم المرأة في الكويت تطوراً ملحوظاً ففي عام ١٩٥٦ سافرت أول بعثة رسمية من الطالبات الى القاهرة لتلقي التعليم الجامعي، وفي عام ١٩٦٦ تأسست جامعة الكويت التي استوعبت (١٢٨٠) طالبة[٥٨].

وشهدت السنوات اللاحقة ازدياد أعداد الطالبات. ففي إحصائية جرت عام ١٩٩٨، بلغ عدد الطالبات في جميع مراحل التعليم العام في الكويت (١٥٠,٩٠١) طالبة مقابل (١٤٩,٦٩٠) طالب[٥٩]. وهو مؤشر على إقبال كبير للمرأة الكويتية لتلقي العلم وبكل مراحله.

أما تعليم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارات ساحل عمان سابقا) فقد بدأ متأخراً. حيث شهدت أبو ظبي افتتاح أول مدرسة رسمية للبنات عام ١٩٦٣. في العام التالي، افتتحت مدرستان ابتدائيتان، ثم شهدت مدارس البنات إقبالاً واسعاً للانضمام إليها. خاصة بعد قيام الحكومة بجهود كبيرة لمحو الأمية، وإصدار قرار التعليم الإلزامي لكلا الجنسين، حيث بلغ عدد الطالبات في عام ١٩٧٢ (٢٥٥٣) طالبة[٦٠]. كما شهدت الإمارات الأخرى افتتاح العديد من المدارس الخاصة بالإناث، فضلا عن إرسال العديد من الطالبات الى جامعات الدول العربية والأجنبية للحصول على الشهادات الجامعية. وفي عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة المتعلمات من الإناث (٨٠,٧%) مقارنة بالرجال (٧٥,٦%)[٦١].

وفي قطر يشير المؤرخ (محمد الرميحي) أن تعليم المرأة القطرية بدأ عام ١٩٥٦ حيث يقول: "في سنة ١٩٥٦ افتتحت مدرسة ابتدائية للبنات كانت تضم حوالي (٥٠) تلميذة"[٦٢]. وثمة من يذكر أن تطور التعليم النسوي في قطر كان نتيجة سياسة الدولة في فرضها إلزامية التعليم ومجانيته. فوصل عدد الطالبات نهاية عقد السبعينات الى (١١٢٠٠) طالبة. أما نسبة الإناث في التعليم العالي فقد فاقت نسبة الذكور، حيث بلغت نسبتهم (٦٢%) من مجموع طلاب جامعة قطر[٦٣].

وجاءت انطلاقة التعليم النسوي في سلطنة عُمان متأخرة عن مثيلاتها من الدول الخليجية الأخرى. حيث شهد العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ افتتاح ثلاث مدارس للبنات، استقبلت (١٢٣٦) طالبة[٦٤]. وفي نهاية عقد السبعينيات ازداد اقبال المرأة العُمانية على التعليم ليصل عدد المتعلمات الى (٢٦٨٤٧) طالبة توزعوا على (٧٣) مدرسة[٦٥]، فضلا عن التحاق المرأة العُمانية بالتعليم العالي بعد افتتاح جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٥ لخدمة المجتمع في كافة المجالات[٦٦].

وفيما يتعلق بعمل المرأة الخليجية، فقد امتازت منطقة الخليج العربي، عبر مراحلها التاريخية المختلفة، وحتى ظهور النفط فيها، بتنوع مصادرها الاقتصادية، واختلاف سبل المعيشة فيها. فالغوص بحثاً عن اللؤلؤ والزراعة والتجارة وصيد الأسماك وصناعة السفن، الى جانب تربية الماشية، كانت تمثل الأنشطة الاقتصادية التقليدية السائدة فيها(٦٧).

كان للمرأة الخليجية إسهام كبير في الأنشطة الاقتصادية التقليدية قبل ظهور النفط. فقد كان لها نشاطات إنتاجية وحرف منزلية كالخياطة وطحن الحبوب وصناعة الألبان والسجاد وزراعة الأرض. وحين كان الزوج يغيب شهوراً عن المنزل، كانت الزوجة تتحمل كافة مسؤوليات المنزل بما فيها تلك الخاصة بالرجل، سواءً العمل أو استقبال الضيوف واتخاذ القرارات، حتى يعود الزوج. فشاركت المرأة الخليجية الرجل محيط عمله في الزراعة والغوص وغيرهما من المهن الشاقة(٦٨). ويوثق الدكتور الرميحي هذه الصورة القاتمة لحياة المرأة الخليجية بقوله: "تذكر بعض المصادر التاريخية الحديثة أن المرأة قد شاركت في الغوص بنفسها الى جانب الرجل عندما كانت تعوزها الحاجة والفقر الى ذلك العمل الشاق والخطير". ويعلل اتجاه المرأة الى ممارسة هذا النوع من الأعمال بقوله: "... لأن الغواص عندما يموت يُطالب أهله بديونه ويباع بيته وتزوج امرأته الى الدائن (رب العمل) ويؤخذ أبناءه رهينة في بيته حتى سداد الديون"(٦٩).

وينقل الشاعر البحريني (ابراهيم العريضي) صورة للمرأة الخليجية التي تعمل وسط الحقل قائلاً:

بصـــرتها خـــودا علـــى فقرهـــا كأنهـــا الريحـــان فـــي الآنيـــة
ترفـــع مـــا تجنـــي علـــى رأســـها حاســـرة – وأد الضـــحى– حافيـــة

وسـط نثـار القمـح تمشـي بـه فـي حقلهـا ضـاحكة لاهيـة[٧٠]

أما بعد اكتشاف النفط، وتدفق عائداته المالية الضخمة، فقد تراجع دور المرأة في النشاط الاقتصادي الخليجي، لأسباب عديدة منها أن الأنشطة والحرف التي كانت تقوم بها أو تساعد بها زوجها لم يعد لها مكان على الساحة. فاتجه المجتمع الى المنتجات المستوردة. وبالتالي استغنى عن خدمات المرأة[٧١]. أو نتيجة للضغوط التي مارستها بعض التيارات الفكرية في المجتمع الخليجي، بوصفهم عمل المرأة نوعاً من التبرج، وهو ما يعارض تعاليم الإسلام. فخروج المرأة للعمل، من وجهة نظرهم، ليس مساهمة في الإنتاج والتنمية بقدر كونه إغواء للآخرين من الرجال. فالمرأة إذا خرجت للعمل فلا مناص من تبرجها واستخدامها لمساحيق التجميل والعطور، بهدف إعجاب الموظفين، وهذا في نظر الشريعة الإسلامية يُعد محرماً[٧٢].

إن محاولة عزل المرأة الخليجية عن عملية الإنتاج الاقتصادي جوبهت برفض شعبي ورسمي، خاصة بعد حصول المرأة الخليجية على فرص التعليم، مما فتح لها المجال لدخول سوق العمل مرة أخرى. وارتفعت الأصوات التي طالبت بالاستفادة من المرأة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي البحرين صدر عام ١٩٧٦ قانون العمل البحريني الذي كفل المساواة بين الرجل والمرأة في التوظيف والأجر، فبلغ معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (٢٠,٧%) عام ١٩٩٧[٧٣]. ويتركز عمل النساء البحرينيات في القطاعات الخدماتية (مثل التعليم والتمريض والأعمال المصرفية والإدارية)، حيث يمثلن نسبة (٢٥,٦%) من إجمالي القوى العاملة البحرينية لعام ٢٠٠١ كما وصل عدد النساء في غرفة صناعة وتجارة البحرين عام ٢٠٠٣ الى (١٨٧٥) عضوة[٧٤].

أما في المملكة العربية السعودية فقد حصل جدل داخل المجتمع السعودي حول أهمية عمل المرأة. فبرز رأيان، أحدهما عارض عمل المرأة بشكل مطلق، فيما طالب الرأي الآخر بضرورة منح المرأة فرصتها في العمل والمشاركة في التنمية[٧٥]. فامتهنت المرأة السعودية التعليم أول الأمر، ثم دخلت في المجالات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للمرأة السعودية عام ١٩٩٧ (١٠,٦%)[٧٦].

وفي الكويت، وبعد انتشار التعليم بين الفتيات الكويتيات، تقدمت المرأة الكويتية للعمل في سلك التعليم وفي الدوائر الحكومية، وازدادت المشاركة النسائية في سوق العمل بشكل ملحوظ. ففي عام ١٩٧٤ كانت نسبة مشاركة المرأة (٧%) لتصل عام ١٩٩٨ الى (١٨,٥٦%)[٧٧]. وقد وصف أحد الباحثين أهمية مشاركة المرأة الكويتية في التنمية قائلاً: "... إن مشاركتها في النشاط الاقتصادي ضرورة ملحة، لأن غياب المرأة بعد وصولها الى مستوى التعليم هو إهدار لاستثمارات اقتصادية يُحرم منها المجتمع"[٧٨]. لذلك تمكنت المرأة الكويتية من الارتقاء في سلم الكادر الإداري الحكومي، فضلاً عن تسلمها لمواقع إدارية وقيادية عليا.

وفي الإمارات العربية المتحدة، لا يوجد ما يشير الى أي تمييز من الناحية الدستورية والقانونية لمشاركة المرأة في الحياة العملية والعامة. فالدستور يمنح المرأة الإماراتية حق ممارسة جميع المهن وبما يتناسب مع طبيعتها. وقد أكد قانون العمل الإماراتي رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ هذه الحقوق، فضلاً عن إقراره لمبدأ المساواة في فرص العمل والأجر[٧٩]. وقد أقبلت المرأة الإماراتية على الانخراط في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية، وكذلك دخولها في مجال الإعلام، حيث عملت أول امرأة في إذاعة (صوت الساحل) بدبي عام ١٩٦٧، هذا فضلاً عن مشاركتها في أعمال الشرطة والأمن العام[٨٠].

أما في قطر، فان قوة العمل النسائية بلغت في منتصف الثمانينيات حوالي (١٠%) من القوى العاملة. وقد اتجهت المرأة القطرية للعمل في القطاع الحكومي، حيث بلغت نسبة مساهمتها في هذا القطاع (٥٠%)[٨١]. وظلت مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل منخفضة نتيجة القيود الشديدة التي يفرضها المجتمع على عمل المرأة، مما دفع الحكومة للتدخل لزيادة نسبة مشاركة المرأة في مجالات العمل المختلفة[٨٢].

وفي عُمان انخفضت نسبة مساهمة المرأة العُمانية في قوة العمل بشكل واضح نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية، حيث تشكل النساء (١٠%) من قوة العمل عام ١٩٩٧، وذلك لعدم وجود دافع اقتصادي لعمل المرأة العُمانية. فبوسع المرأة العُمانية الاعتماد على نظام الرفاهية الحكومي، المعمول به في معظم دول الخليج، الذي لا يسمح بأن يتعرض أي رجل أو امرأة لفقدان الاحتياجات الاساسية للحياة[٨٣]. لذلك وجد السلطان قابوس ضرورة دخول النساء الى سوق العمل للاستفادة منهن في عملية البناء والتنمية التي شهدتها سلطنة عُمان. فبدأت نسبة مشاركة المرأة العمانية في العمل تزداد تدريجياً، لكنها تركزت بشكل واضح في قطاع التعليم والصحة، لملائمة هذه المهن مع طبيعة المرأة العُمانية[٨٤].

الملاحظ أن التغير الكمي الذي أصاب مشاركة المرأة في سوق العمل لم يرافقه، في الحقيقة، تغير نوعي في مساهمتها. فباستقراء مجالات عمل المرأة نجد أنها تكاد تتركز في قطاعات الخدمات. وتحديداً في مجال التعليم والصحة وبعض القطاعات المصرفية. حيث يشكل قطاع الخدمات أكبر مستخدم لقوة عمل المرأة.

- قضية سفور المرأة الخليجية وحجابها

يمكن القول أن قضية تحرر المرأة وتعليمها ومشاركتها الرجل مسؤولية الحياة أصبحت من القضايا التي شغلت الرأي العام في الخليج. فظهر تياران متناقضان أحدهما يدعو الى حرية المرأة وتعليمها ومساواتها بالرجل. عبر عنه عدد من المثقفين الخليجيين الى جانب ظهور كتابات نسوية بالغت في مطالبتها بمنح المرأة حقوقها ومنها: نزع الحجاب عن المرأة وسفورها واختلاطها بالرجال. فالحجاب كما وصفته إحدى رائدات الحركة النسائية في الخليج بأنه "يرمز الى رغبة المجتمع في عزل المرأة نفسياً وليس جسدياً واجتماعياً فقط. ويعتقد المجتمع أن هذا الحجاب يعزل المرأة ويحميها من الأوبئة الاجتماعية.. وعند التدقيق نجد الحجاب يمثل خوف المجتمع من المرأة وليس عليها"(٨٥).

وقد استحوذ موضوع الحجاب على صحف ومجلات الكويت في الخمسينات والستينات ومن المقالات الداعية الى السفور ما كتبه فاضل خلف في كانون الأول ١٩٥٩ والذي يقول فيه: "إن المرأة الكويتية يجب أن تزود بالعلم. ونريد للفتاة الكويتية أن تثور ضد التقاليد وفي مقدمتها العباءة السوداء ونريد للفتاة الكويتية أن تكتب في الجرائد بإمضائها الصريح. فإنها إن كانت لا تملك الشجاعة لنشر اسمها في الجرائد فكيف تملك الشجاعة لتخرج سافرة بين الرجال.. والحجاب في نظري هو السد الكبير الذي يفصل المرأة عن المجتمع"(٨٦).

وتجدر الإشارة هنا الى وقوف الشيخ عبدالله جابر الصباح (١٩٠٠-١٩٩٦)، وزير سابق والمستشار الخاص لأمير الكويت، الى جانب قضايا المرأة ومناصرتها. ففي حديث لوزير الشؤون الاجتماعية يقول فيه: "ولن أنسى في هذا المجال أن أذكر بالخير الشيخ عبدالله الجابر فقد كان له دور لا يستطيع أن ينكره أحد في تحرير المرأة الكويتية. لقد كان الرجل هو قاسم أمين الكويت"(٨٧).

وفي المقابل طالب التيار الثاني بالإمعان في عزل المرأة والمحافظة على حجابها وتقاليدها الإسلامية. وهاجموا دعاة تحرير المرأة من خلال نشر المقالات والقصائد التي تصف الداعيات الى السفور والتبرج بكلمات جارحة. ووصف أحدهم ما تقوم به تلك النساء بأنها: "دعوة حارة الى أن يكنّ مشاع بين الرجال كما هي الحال في أنثى الحيوان"[٨٨]. كما انتقد أحد الشعراء الخليجيين من التيار المحافظ ذلك النوع من النساء السافرات والمتبرجات قائلاً:

تتفننيـــــــن وتسرفيـــــــن في عـرض جسمـك والفتـون
بـــالعري فـــي أوضـــاعه فـي حبكـة الثـوب المشيـن
لا فتـــــاة الشـــــرق لا هـــذا التبـــذل فـــي القنـــاع
هـــــذا التبـــــرج للمـــــلا وخلاعـــة الجســـد المثيـــر
من قال : إنكِ لعبة الجنس الحقير؟[٨٩]

وتطور هذا الصراع الى مواجهة مباشرة بين التيارين حصلت خلال الندوة التي عقدها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٧١، لمناقشة موضوع الاختلاط والسفور في جامعة الكويت. فتصدت جماعة من أنصار التيار المحافظ للقائمين على الندوة بالضرب والشتم. وأعقب هذا التصادم خروج مظاهرتين سارتا باتجاه مجلس الأمة الكويتي الأولى مؤيدة للاختلاط والثانية تدين الاختلاط وتعارضه[٩٠].

وبين هذين التيارين ظهر اتجاه ثالث أكثر اعتدالاً مثله بعض علماء الدين والمفكرين الخليجيين نفى أن تكون في المجتمع الإسلامي قيم وأعراف تعزل المرأة وتمنعها من المشاركة في النشاط الاجتماعي. لأن عزل المرأة ليس له أصل في الإسلام. كما انتقدوا سفور المرأة الكامل ورأو ضرورة التريث والسير في طريق التطور بشكل تدريجي. وأن تكون مشاركة المرأة

في النشاط الاجتماعي على وفق ضوابط والتزامات تحددها الشريعة الإسلامية[٩١].

٣. التنظيمات النسوية في الخليج العربي

إن تعليم المرأة وعملها واندماجها في مجالات التنمية ساعد كثيراً على ازدياد وعيها السياسي، وارتفاع مكانتها في المجتمع الخليجي، وأصبح لها الرغبة بالمشاركة في اتخاذ القرارات وإحداث التغيير. فبدأت المرأة الخليجية تحاول الخروج على الأوضاع التي فرضتها عليها الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة، وساعد على ذلك ظهور النفط في منطقة الخليج، وانفتاح المنطقة على العالم الخارجي، وتأثرها بالتطورات والتحولات العربية والدولية. وأيضا كان للصحافة دور كبير في طرح القضايا الجديدة على الساحة الخليجية، ومنها قضايا المرأة.

لذلك لجأت المرأة الخليجية الى تكوين تنظيمات نسائية في محاولة للتعبير عن ذاتها، وطرح ما يعترضها من مشاكل وعقبات على طريق تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية فيما بعد. لذلك بدأ الوعي لدى المرأة الخليجية يتبلور حول أهمية العمل المؤسسي والتطوعي فوجدت في الجمعيات والتنظيمات النسائية متنفساً للتعبير والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ففي البحرين تأسس عام ١٩٥٣ (نادي السيدات) وضم نخبة من سيدات الطبقة الغنية القريبة من السلطة السياسية، بهدف العمل الخيري، ومساعدة الفقراء، وتعليم النساء شؤون إدارة المنزل. إلا أنه جوبه بمعارضة التيار المحافظ في البحرين الذي طالب بإغلاقه باعتباره عملاً "مكفراً وخروجاً على التقاليد والأعراف"[٩٢] على حد وصفه. ويبد أن ارتباط النادي بزوجة

المستشار البريطاني (بلكريف)[٩٣] والذي يُعد رمزاً للاستعمار البريطاني في البحرين كان وراء المطالبة بإغلاقه.

وثمة من يؤرخ بداية الحركة النسوية في البحرين مع تشكيل (هيئة الاتحاد الوطني) التي قادت النضال الوطني في البحرين في المدة ١٩٥٤-١٩٦٥. حيث كان للمرأة البحرينية دور في ذلك النضال، تمثل بالنشاط السياسي الذي قامت به الأختان (شهلة وبدرية خلفان) في قيادة التظاهرات النسائية المناوئة للاستعمار البريطاني، فضلاً عن قيام إحداهما وهي (بدرية خلفان) بإلقاء خطاب على المتظاهرين طالبت فيه بإعطاء المرأة حقوقها، وخلع الحجاب فكان ذلك أول بادرة علنية وجريئة للمطالبة بحقوق المرأة[٩٤].

ونتيجة لاعتراض شرائح عديدة من المجتمع البحريني لنشاط نادي السيدات ومنع بناتهن من المشاركة في هذا النادي، دعت بعض الشخصيات البحرينية، وعلى رأسهم (عبدالرحمن الباكر)[٩٥] الى تأسيس جمعية نسائية خيرية، فتأسست أول جمعية نسائية في البحرين وهي جمعية (نهضة فتاة البحرين) عام ١٩٥٥، برئاسة السيدة عائشة يتيم، وهي تنتمي الى عائل تجارية ثرية. وركزت الجمعية في أنشطتها على الأعمال الخيرية، وفتح صفوف لمحو الأمية، وتشجيع المرأة على الانخراط في مجالات العمل المختلفة. كما ساهمت في البرامج والفعاليات الوطنية والقومية[٩٦]. واستمر نشاط الجمعية طويلاً، حيث كان لها دور في تشكيل لجنة الأحوال الشخصية مطلع الثمانينيات، وافتتاح مكتب الاستشارات والعلاقات الأسرية عام ١٩٩٨. كما نظمت الجمعية العديد من الندوات والمؤتمرات والدراسات التي ركزت على مشاكل المرأة وطرق معالجتها[٩٧].

وفي عام ١٩٦٠ تأسست جمعية (رعاية الطفل والأمومة) في مدينة عيسى (المحافظة الوسطى) من الشريحة العليا والمتنفذة سياسياً واقتصادياً، لذلك تمكنت هذه الجمعية من انجاز مشاريع اجتماعية وتعليمية ضخمة،

كإنشاء معهد الأمل للأطفال المعوقين، ومركز الرعاية الثقافي، ومشروع صناعة الورق، فضلا عن افتتاح عدد من رياض الأطفال، ومركز دراسات المرأة، وقد ازداد عدد المنتميات الى الجمعية، فوصل نهاية تسعينيات القرن الماضي الى ما يقارب (٤٠٠) عضوة[٩٨].

وتأسست عام ١٩٧٠ (جمعية أوال النسائية) من نساء الطبقة الوسطى في البحرين، وغالبيتهن مدرسات أو موظفات، كما شاركت بعضهن في التنظيمات السياسية، كالجبهة الشعبية لتحرير الخليج والجزيرة العربية، التي قادت العمل المسلح انطلاقاً من إقليم ظفار بسلطنة عُمان. لذلك ابتعدت الجمعية عن الأعمال الخيرية وركزت نشاطها على المطالبة بإجراء إصلاحات جذرية فيما يتعلق بالعمل المطلبي الحقوقي للمرأة[٩٩].

وأيضا في عام ١٩٧٠ م تأسست جمعية (الرفاع الثقافية) لكن انحصر نشاطها في المجالات الخيرية والفعاليات الثقافية. ولم تتعدى عضواتها (٥٠) عضوة. وفي عام ١٩٧٥ تأسست (الجمعية النسائية الدولية) بلغ عدد عضواتها (١٤٤) عضوة، غالبيتهم من نساء الجاليات الأجنبية المقيمة في البحرين[١٠٠].

ويُلاحظ على الجمعيات النسائية السالفة الذكر أن نشاطها اقتصر على المدن، بينما ظلت المناطق الريفية، والتي يشكل سكانها الغالبية المطلقة، منعزلة عن تلك الحركات النسوية ونشاطها. لذلك قدّمت مجموعة من الفتيات الريفيات عام ١٩٧٩ طلباً الى الجهات الرسمية للسماح لهن بتأسيس جمعية تحمل اسم (جمعية فتاة الريف)، لكن طلبهن رفض. رغم ذلك شهدت المناطق الريفية، ومنذ الثمانينات، نشاطات واسعة في العمل التطوعي، والمطالبة تركزت حول مشاكل المرأة الريفية، وثقافتها الدينية، فنتج عن ذلك إكتساب العديد من النساء الريفيات المعرفة بأمور الفقه، واصبحن مراجع لنساء القرى لتلقي الدروس في الشريعة وحقوقهن الاجتماعية[١٠١].

لم يكن في البحرين مؤسسة حكومية مختصة بقضايا المرأة حتى مطلع الألفية الجديدة، عندما تبنت زوجة الأمير آنذاك، الشيخة (سبيكة بنت إبراهيم) قضايا المرأة خاصة بعد طرح المشروع الإصلاحي في عهد الأمير (محمد بن عيسى) عام ٢٠٠٠، فتم إنشاء (المجلس الأعلى للمرأة) بموجب القرار الأميري[١٠٢] عام ٢٠٠١. وعده مؤسسة رسمية تُعنى بشؤون المرأة البحرينية، ويرتبط بالملك، وتترأسه قرينته الشيخة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة. وقد طرح المجلس إستراتيجية عمل ركزت على عدة أمور منها التواصل مع المرأة لدراسة مشاكلها ووضع الحلول المناسبة لها، والاستفادة من التجارب الناجحة إقليمياً وعالمياً، وبما يتناسب مع المجتمع البحريني، العمل على إشراك البحرين بالمعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة، والاستعانة بالخبرات والكفاءات لتطوير أوضاع المرأة وغيرها من الأهداف[١٠٣].

وفي الكويت، يمكن إرجاع البوادر الأولى لتشكيل الجمعيات النسائية فيها الى خمسينيات القرن الماضي، حيث اجتمعت عام ١٩٥٣ مجموعة من الفتيات الكويتيات وطرحن في الاجتماع عدد من قضايا المرأة ومنها حقهن بخلع الحجاب. لذلك سمي هذا الاجتماع بـ "ندوة الحجاب". وقد أثار الاجتماع جدلاً واسعاً في المجتمع الكويتي آنذاك ودفع المرأة للتفكير في تأسيس تنظيمات خاصة تعنى بشؤون المرأة[١٠٤].

وقد تأسست في الكويت جمعيتان نسائيتان هما: (جمعية النهضة النسائية) عام ١٩٦٢ و(الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية) عام ١٩٦٣، ضمت الأولى ربات بيوت وخريجات تعليم ثانوي وجامعي، أما الجمعية الثانية فقد ضمت نخبة من خريجات الجامعات العربية والأجنبية. وقد تركز نشاط الجمعيتين على التوعية بحقوق المرأة من خلال عقد الندوات وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات حول شؤون المرأة[١٠٥].

وتُعد الجمعية الثقافية من أبرز الجمعيات التي تأسست في الكويت، ولا يزال نشاطها مستمراً في الوقت الحاضر. وتذكر (لؤلؤة القطامي)، إحدى الناشطات الكويتيات، أن فكرة تأسيس الجمعية تعود الى بداية الستينيات عندما حاولت مجموعة من الفتيات اللاتي تلقين تعليمهن خارج الكويت، تشكيل نادٍ نسائي باسم (نادي المرأة الكويتية) بهدف تنظيم جهود المرأة الكويتية لتغيير الواقع الاجتماعي المفروض عليها. إلا أن السلطات الحكومية رفضت السماح لهن بالعمل، نتيجة لقوة التقاليد السائدة آنذاك، والتي ترفض أي نشاط للمرأة خارج البيت، فاضطرت المجموع ذاتها أن تقدم طلباً آخر في عام ١٩٦٣ بإنشاء جمعية نسائية تحت اسم (الجمعية الثقافية الاجتماعية) التي أجيزت رسمياً بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٣[١٠٦].

ركزت الجمعية على متابعة مشاكل النساء، ومحاولة إيجاد الحلول لها، وتعد المطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية من أبرز النشاطات التي تركز عليها الجمعية، الى جانب نشاطها الثقافي والاجتماعي، المتمثل بالمطالبة بحق المرأة في التعليم والعمل والمساواة فضلا عن تبني الجمعية مشكلة النساء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين والتي برزت في تسعينيات القرن الماضي[١٠٧].

أما الجمعيات النسائية الأخرى، والتي تأسست فيما بعد مثل (نادي الفتاة) الذي تأسس عام ١٩٧٥، و(بيادر السلام) عام ١٩٨١ و(الرعاية الإسلامية) عام ١٩٨٢، وجمعية (المرأة التطوعية) عام ١٩٩١، فقد طالبت في مجملها بالعودة الى التقاليد الإسلامية، وضرورة التزام المرأة بالأخلاق الفاضلة، وتدعيم الروابط الأسرية، لذلك فهي لا تدخل في نطاق الدعوة الى تحقيق المطالب السياسية للمرأة. وبعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) تحولت هذه الجمعيات لخدمة المجتمع حتى عام ١٩٩٤ عندما تأسس (الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية)[١٠٨].

وفي الإمارات العربية المتحدة، بدأت النساء المتعلمات بتأسيس الجمعيات الخاصة بهن، خاصة بعد أن حققت المرأة الاماراتية مكاسب هامة على صعيد التعليم والعمل، وبتشجيع من الدولة. وتم تأسيس أول جمعية نسائية عام ١٩٦٧ وهي جمعية (النهضة النسائية) في رأس الخيمة. وتأسست بعد ذلك جمعية (النهضة النسائية) في دبي عام ١٩٧٣[١٠٩]. ثم ظهرت جمعية (النهضة الضبيانية) تحت رعاية حرم رئيس الدولة، الشيخة فاطمة في أبو ظبي عام ١٩٧٣. تلتها تأسيس جمعيات أخرى في كل من الشارقة وأم القيوين وعجمان وذلك عام ١٩٧٤. ثم جاء تأسيس (اتحاد الجمعيات النسائية) عام ١٩٧٥ والذي ضم في عضويته كافة الجمعيات السابقة، وقد مارس الاتحاد عدة نشاطات في شتى الميادين التعليمية والثقافية والاجتماعية[١١٠].

وفيما يتعلق بالدول الخليجية الأخرى (السعودية، قطر، سلطنة عُمان) فيشير الباحثون الى عدم توفر بيانات واضحة عن الجمعيات النسائية ونشاط المرأة فيها إلا بعض الأرقام المتاحة التي تشير الى تزايد الاهتمام بهذا القطاع. ففي سلطنة عُمان تم تأسيس (٢٥) جمعية نسائية تحت مسمى (جمعية المرأة العُمانية) غطت أغلب أقاليم السلطنة، تأسست أولاها في أيلول عام ١٩٧٠، في العاصمة مسقط، وآخرها تأسست في ولاية خصب عام ١٩٩٤. وهذه الجمعيات لا تختلف عن مثيلاتها في الدول الخليجية الأخرى من حيث ممارسة أنشطتها التي تركزت على رعاية المرأة والطفل وإقامة دورات تثقيفية وتعليمية للنساء[١١١].

وشهدت قطر في تسعينيات القرن الماضي تزايداً كبيراً في عدد الجمعيات التي امتازت بخضوعها لسلطة الدولة، من خلال تشكيل (المجلس الأعلى لشؤون المرأة) الذي تشكل بناءً على القرار الأميري رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٨، وبرئاسة زوجة الأمير الشيخة موزة بنت ناصر آل مسند[١١٢].

أما في المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من شدة القيود الاجتماعية والسياسية على تحركات المرأة، إلا أن الجمعيات النسائية فيها شهدت تزايداً ملحوظاً، حيث وصل عددها مطلع الألفية الجديدة الى (١٢٥) جمعية، بلغ عدد منتسبيها (٢٤١٥٧) عضوة، ترأستها في اغلب الأحيان أميرات من العائلة المالكة. وركزت هذه الجمعيات في أنشطتها على العمل الخيري، والاهتمام برعاية المرأة والطفولة اجتماعياً وصحياً[١١٣].

مما سبق يتضح انه على الرغم من قلة إمكانيات هذه التنظيمات، باستثناء تلك التي تقودها شخصيات قريبة من أقطاب النظام الحاكم، وعجزها عن الانفتاح على القاعدة النسائية في القرى والأرياف، وسيطرة الجهات الحكومية على توجهاتها، وتقيد معظمها بالممارسات الدينية والخيرية في أنشطتها، إلا أنها عُدت متغيراً ايجابياً باتجاه تعزيز دور المرأة في المجتمع الخليجي، وفتحت الباب أمامها لدخول المعترك السياسي، والعمل على تحقيق أهدافها من داخل المؤسسة الرسمية الخليجية.

الخاتمة

باتت قضايا المرأة وتحسين أوضاعها الاجتماعية والمناداة بمساواتها مع الرجل، تعد من القضايا المهمة التي تستحوذ على اهتمام رسمي واجتماعي وإعلامي كبير خلال السنوات القليلة الماضية. فقد عانت المرأة الخليجية والمرأة العربية عموماً، أوضاعاً اجتماعية ظالمة في مراحل تاريخية متعاقبة سبقت ظهور الإسلام. حيث قرنت المرأة في مجتمعات الجاهلية بالعار والخطيئة والحظ السيئ. ولما جاء الإسلام غير جذرياً تلك الصورة القاتمة عن المرأة. وأرسى حقوقها المشروعة التي تتماشى مع روح الإسلام وعدالته.

وفي العصر الحديث (مرحلة ما قبل اكتشاف النفط) عاد وضع المرأة الخليجية ليتسم بسيادة وسلطة الرجل في كافة النشاطات. فعلى الرغم من كون المرأة تمثل نصف المجتمع تقريباً واشتراكها في الممارسات والأنشطة

الاقتصادية التقليدية السائدة في الخليج. إلا أنه لم يكن لها دور مؤثر وفعال في حركة التنمية والتغييرات الشاملة. فهي تمثل آنذاك قطاعاً متخلفاً في المجتمع بسبب انتشار ظاهرة الأمية بنسبة عالية. وكذلك النظرة التقليدية للمرأة باعتبارها جنساً ضعيفاً خلق للبيت وتربية الأبناء فحسب.

وبعد اكتشاف النفط، الذي يمثل تحولاً فكرياً واقتصادياً وسياسياً لمنطقة الخليج العربي، أحدث آثاراً اجتماعية كبيرة كان أهمها تبدل نظرة المجتمع للمرأة. وانطلاقاً من ذلك شهدت مجتمعات الخليج العربي متغيرات كبيرة تتعلق بالمرأة ووضعها الاجتماعي. فاستطاعت المرأة الخليجية الحصول على بعض المكاسب من ذلك:

- حصول المرأة الخليجية على فرص التعليم أعطاها دفعاً الى الأمام وكسر الكثير من القيود الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها.
- الى جانب ذلك أدى تعليم المرأة واقتحامها سوق العمل دوراً كبيراً في تغيير عقلية الرجل والمرأة. مما هيأ الجو لمزيد من التعاطف مع قضية تحرير المرأة وبشكل إيجابي.
- شاركت المرأة في دول الخليج العربي في تأسيس الجمعيات والمنظمات النسائية التي أصبح محور نشاطها قائم على تعزيز إمكانيات المرأة وتقوية مكانتها الاجتماعية.

بناءً على ذلك يمكن القول أن تعليم المرأة الخليجية، ومشاركتها في مجالات العمل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، قد أعطاها دفعاً الى الأمام، وكسر جزءاً من القيود الاجتماعية المفروضة عليها. كما أدى دوراً كبيراً في تحرير عقلية الرجل والمرأة، مما هيأ الجو للمطالبة بتحقيق المزيد من إتاحة الفرص أمام المرأة، خاصة بعد تأسيس التنظيمات النسوية التي أخذت تطرح مشاكل المرأة وواقعها الاجتماعي بشكل منظم، ومدعوم أحياناً كثيرة من الحكومات الخليجية .

ويكاد يجمع الباحثون في الشأن الخليجي أن موقف المجتمع من المرأة بشكل عام يتنازعه تياران فكريان. أحدهما يدعوا الى إطلاق حرية المرأة وتعليمها ومساواتها بالرجل. ورفض المعاملة القاسية التي تتعرض لها المرأة في المجتمع. والاتجاه الآخر يطالب بالإمعان في عزل المرأة والاستمرار بممارسة التقاليد الاجتماعية المتعلقة بالمرأة للحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه. ويمكن القول ان الصراع بين الاتجاهين ما زال قائماً الى يومنا هذا. من خلال احتدام النقاش والجدل بشأن قضايا المرأة ودورها داخل المجتمع الخليجي.

وختاماً يمكن القول أن قضية المرأة الخليجية ليست قضية ذات قطب واحد فقط. ولا يمكن حل هذه القضية بمساواتها بالرجل. إنما القضية الأساسية تتمثل في القضاء على الاستغلال ضد المرأة بكافة صوره وأشكاله. إذ أن من الصعوبة أن يتغير أي مجتمع من المجتمعات، كما يشير الى ذلك معظم علماء الاجتماع، إذ ما استمرت المرأة فيه على تخلفها وضعفها.

The Social Changes for women in Arabian Gulf
A historical study

Dr. Hashim Abdulrzaq Saleh.
Lecturer / Colleg of Arts / University of Mosul

Abstract

This research deals with the social conditions of the women in the Arabian gulf before the petroleum discovery and after math ,her suffering of the difficult social and economic circumstances in an absolute man's society in all fields. and the potenital future owing to the tremdendous economic and social changes during the petrouilum era, and its reflection on the education, works and social activities.

الهوامش والمصادر

(١) عمر رضا كحالة، المرأة في القديم والحديث، سلسلة بحوث اجتماعية، ط٢، مؤسسة الرسالة (بيروت، ١٩٨٢)، ص ص ١٢-٢٨؛ حسين العودات، المرأة العربية في الدين والمجتمع : عرض تاريخي، الأهالي للطباعة والنشر (دمشق، ١٩٩٦)، ص ص ٧٠-٧١.

(٢) القرآن الكريم، سورة النحل، الآيات (٥٨، ٥٩).

(٣) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية (١٣).

(٤) محمد سعيد رمضان البوطي، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، ط٢، دار الفكر (بيروت، ٢٠٠٢)، ص ص ١٧٦-١٨٠؛ ويكيبديا، الموسوعة الحرة على الموقع:
www.wikipedia.org

(٥) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط٦، دار الشروق (بيروت، ١٩٧٩)، ص ص ٦٠-٦٢.

(٦) أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، حقق نصوصه وصححه وعلق عليه : محمد فؤاد عبدالباقي، ج٢، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ١٠٨٩.

(٧) محمد جميل بيهم، المرأة في الإسلام والحضارة الغربية، دار الطليعة (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٥٧.

(٨) عبدالحميد ابراهيم محمد، المرأة في الإسلام، الدار القومية (د.م، د.ت)، ص ٣٢.

(٩) محمد علي الهاشمي، شخصية المرأة المسلمة كما يصوغها الإسلام في الكتاب والسنة، وزارة الشؤون والأوقاف والدعوة والإرشاد (الرياض، ٢٠٠٤)، ص ٢٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١١) محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، المجلد الأول، دار صادر (بيروت، ١٩٦٠).

(١٢) محمد بكر إسماعيل، مؤمنات لهن عند الله شأن، دار المنار (القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٣٨٥.

(١٣) خليل أحمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، بحث اجتماعي في تاريخ القهر النسائي، دار الطليعية، ط٣ (بيروت، ١٩٨٥) ص ص ٥٢-٥٥.

(١٤) عماد الدين خليل، المرأة والأسرة المسلمة من منظور غربي، دار الفرقان (عمان، ١٩٩٧) ص ٤٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٥، ص ٤٨، ص ٤٩.

(١٦) جمال الدين الشيال، رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠٤-١٨٧٣)، دار المعارف (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٥١.

(١٧) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٤٥٢ وما بعدها.

(١٨) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ٥٢٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٢٥.

(٢٠) محسن عبدالحميد، جمال الدين الأفغاني المصلح المفترى عليه، مؤسسة الرسالة (بيروت، ١٩٨٣)، ص١٥٢.

(٢١) محمد عمارة، الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، ١٩٧٢)، ص ص ٧٤-٧٥.

(٢٢) أحميدة النيفر، المسألة النسوية في بعدها الثقافي. قراءة في وثائق مغاربية، ضمن ندوة : المرأة وتحولات عصر جديد، دار الفكر (دمشق، ٢٠٠٢)، ص ص ١٧٧-١٨٦.

(٢٣) محمد رشيد رضا، نداء للجنس اللطيف والمولد النبوي الشريف، مطبعة المنار (القاهرة، د.ت)، ص ص ١٨-٢٠. وللمزيد من التفاصيل عن مواقف المفكرين الإسلاميين من قضايا المرأة ينظر : ميساء صباح حامد الحاج سعيد، المرأة في فكر رواد حركة النهضة العربية الحديثة، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (جامعة الموصل، ٢٠٠٦) ص ١٩١ وما بعدها.

(٢٤) مصطفى الطحان، تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية، ط٢، دار التوزيع والنشر الإسلامية (القاهرة، د.ت)، ص ص ١٢٠-١٢١.

(٢٥) للتفاصيل عن موقف الحركات الإسلامية من قضايا المرأة ينظر : بشار حسن يوسف، المرأة في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد السابع، العدد الثالث، حزيران، ٢٠٠٨، ص ص ١٣-٢٠.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) بدأت المحاولات الأولى للتنقيب عن النفط واكتشافه في الثلاثينيات من القرن العشرين في كل من البحرين والعربية السعودية وقطر والكويت ثم بعد ذلك في إمارات ساحل عمان ومسقط. وفي آيار/ مايو عام ١٩٣٩خرجت أول ناقلة محملة بالنفط من الموانئ السعودية الى العالم. ينظر : اسامة عبدالرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. مدخل الى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، ١٩٨٢)، ص ص ١١٠-١١١؛ مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية، دار اسامة (عمان، ٢٠٠٤)، ص ٢٤٣.

(٢٨) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً، شركة كاظمة للنشر والتوزيع (الكويت، ١٩٨٣)، ص ٢٣٠.

(٢٩) "التخفير" مصطلح يعني أن الفتاة عندما تصل سن البلوغ، بين ٩-١٢ سنة تقريباً، تضع غطاء الرأس (العباءة) وغطاء الوجه (البرقع)، وتلزم البيت حتى الزواج. ينظر: الرميحي، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣٠) أحمد حميدان، المرأة والحركة النسائية في البحرين، ترجمه عن الفرنسية: فؤاد العادل، دار الطليعة (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٥.

(٣١) يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ط٥، ذات السلاسل للطباعة والنشر (الكويت، ١٩٨٨)، ص ١٨.

(٣٢) محمد الرميحي، "أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٣٤)، ١٩٨١، ص ١٠٦.

(٣٣) باقر النجار، "المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي، حالة المرأة العربية الخليجية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد (٤)، شتاء ١٩٨٥، ص ١٥٩.

(٣٤) الرميحي، أثر النفط على وضع المرأة العربية، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٣٥) محمد حسن عبدالله، الحركة الأدبية والفكرية في الكويت، رابطة الأدباء في الكويت (الكويت، ١٩٨٣)، ص ٨٥.

(٣٦) باقر سلمان النجار، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء، ٢٠٠٠)، ص ص ٢٣-٢٥. وتجدر الإشارة هنا أنه قد شاع في التراث الخليجي الكثير من الأمثال التي تتهكم بالمرأة وتحط من شأنها، كالمثل القائل "يا ما تحت الدفة عفاريت ملتفة" والدفة هي العباءة التي تلتف بها المرأة. و"المرأة مثل النعال ألبسها وأفصحها وقت ما أريد" فمكانة المرأة بالنسبة له بمكانة الحذاء الذي يلبسه. لمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٧) عواطف عبدالرحمن، صورة المرأة العربية في الإعلام العربي دراسة تطبيقية : الإعلام المصري والصحافة الخليجية، في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٨٢)، ص ص ٣٨٦-٣٨٧.

(٣٨) مجلة الايمان، الكويت، السنة الأولى، العدد (٥)، آيار ١٩٥٣، ص ١٥.

(٣٩) محمد حسن عبد الله، صحافة الكويت، رؤية عامة بين الدوافع والنتائج، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت، ١٩٨٥)، ص ٩٦.

(٤٠) فردهاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، تعريب وتقديم محمد الرميحي، دار الوطن للطباعة (د.م، ١٩٧٦)، ص ص ٦٠-٦٢.

(٤١) علي أبا حسن "صفحات من تاريخ تعليم المرأة في البحرين بين ١٩٠٥-١٩٦١"، مجلة الوثيقة، البحرين، السنة (٧)، العدد (١٤)، يناير ١٩٨٩، ص ١٢.

(٤٢) ابراهيم خليل العلاف، الخليج العربي، دراسة في التاريخ والسياسة والتعليم، دار ابن الأثير (جامعة الموصل، ٢٠٠٧)، ص ١٩٢.

(٤٣) أحمد عبد الوهاب محمود الجمعة، نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب (جامعة الموصل، ٢٠٠٦)، ص ٢٢.

(٤٤) عبدالمالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، شركة كاظمة، (الكويت، ١٩٨٢)، ص ص ١٧٧-١٧٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٤٦) أبا حسن، صفحات من تاريخ تعليم المرأة، مصدر سابق، ص ١٥.

(٤٧) عباس ياسر الزيدي، دراسات عن المرأة في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة، ١٩٧٩)، ص ٦٨.

(٤٨) العلاف، مصدر سابق، ص ص ١٨١-١٨٢.

(٤٩) محمد جواد رضا، السياسات التعليمية في دول الخليج العربية، ط٣، منتدى الفكر العربي (عمان، ١٩٩٨)، ص ص ٣٠-٣١.

(٥٠) عبدالله عبدالجبار، التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية، معهد الدراسات العالية (القاهرة، ١٩٥٩)، ص ١٨٠.

(٥١) بكري شيخ أمين، الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ط٣، دار العلم للملايين (بيروت، ١٩٨٤)، ص ١٥٣.

(٥٢) فاطمة البيطار، "عود الى المرأة الحجازية"، مجلة العالم العربي، بغداد، ١٩٤٠/١١/١، ص ٤٥.

(٥٣) شيخ أمين، مصدر سابق، ص ص ١٦٩-١٧٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٧١؛ العلاف، مصدر سابق، ص ص ١٧٠-١٧٤.

(٥٥) فوزية أبو خالد "أثر النفط على مسألة المرأة في المجتمع السعودي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٣٥)، ١٩٩٠، ص ٨٨.

(٥٦) برنامج (نقطة تحول)، قناة (mbc) الفضائية، بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٢.

(٥٧) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، مصدر سابق، ص ص ٥٤-٥٦.

(٥٨) الزيدي، مصدر سابق، ص ص ٥٤-٥٦.

(٥٩) موظي عبد العزيز الحمود، "المرأة في مجتمع ديمقراطي : حالة الكويت"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٦٢)، ٢٠٠٠، ص ٧٣.

(٦٠) العلاف، مصدر سابق، ص ١٨٥؛ الزيدي، مصدر سابق، ص ص ٧٤-٧٥.

(٦١) موزة غباش، المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن ندوة : المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٩٩)، ص ٢٢٤ ؛ محمد جواد رضا، مصدر سابق، ص ص ٣٤-٣٥.

(٦٢) الجمعة، مصدر سابق، ص ٢٠٦.

(٦٣) العلاف، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٦٤) الزيدي، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٦٥) العلاف، مصدر سابق، ص ص ١٨٩-١٩٠.

(65) Ian Skeet, Oman: Politics and Development, St. Martin (New York: 1992), p. 113.

(٦٧) بدر الدين عباس الخصوصي، العامل الاقتصادي وأثره على إنسان الخليج العربي في العصر الحديث، ضمن ندوة: الخليج العربي في مواجهة التحديات، الموسم الثقافي السابع والثامن، ١٩٧٤-١٩٧٥، رابطة الاجتماعيين (الكويت، ١٩٧٥)، ص ص ٤٠٩-٤١١.

(٦٨) هند عبدالعزيز القاسمي، المرأة في الإمارات. تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار، سلسلة الرسائل العلمية، جمعية الاجتماعيين (الشارقة، ١٩٩٣)، ص ٩٧.

(٦٩) ينظر: محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص٣٧.

(٧٠) ابراهيم العريضي، ديوان شموع، ط٢، الشركة العربية (المنامة، ١٩٧٢)، ص ٣٤.

(٧١) القاسمي، مصدر سابق، ص ٩٩؛ الرميحي، أثر النفط على وضع المرأة، مصدر سابق، ص ١٠٩.

(٧٢) باقر النجار، "المرأة العربية، تحولات النظام الاجتماعي العربي، حالة المرأة العربية الخليجية"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد (٤)، ١٩٨٥، ص ١٦٠.

(٧٣) أعمال ندوة المرأة الخليجية الى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٣)، ٢٠٠١، ص ٨٨.

(٧٤) ثمينة نذير وآخرون، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا : المواطنة والعدالة (القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ص ١١١-١١٥.

(٧٥) شيخ أمين، مصدر سابق، ص ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٧٦) المرأة الخليجية، الى أين، مصدر سابق، ص ٨٨.

(٧٧) فاطمة سعد الدين، "حقيقة وضع المرأة في العمل بدولة الكويت"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١١)، ١٩٩٧، ص ص ٢٠٠-٢٠٨.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٧٩) خالد علي عبدالخالق، المرأة الاماراتية بين التمكين والتهميش، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٩٩)، ص ١٥٢.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) عفاف عبدالعليم ابراهيم، "المرأة العربية ودورها في الانتاج"، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٢٠)، الدوحة، ١٩٩٧، ص ص ١٨٦-١٨٧.

(٨٢) النجار، المرأة في الخليج العربي، مصدر سابق، ص ١٤١.

(٨٣) سعود عبد العزيز شعبان، "الطاقة البشرية ووفرة العمل في سلطنة عمان"، مجلة الخليج العربي، عدد (٣-٤)، ٢٠٠٧، ص ص ٣٠-٣٢.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) نورا الفلاح، نظرة الإعلام العربي الى عمل المرأة : الإعلام الكويتي الصحفي والمرأة والتنمية في الثمانينات، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، (الكويت، ١٩٨٢)، ص١٩٨.

(٨٦) نماذج من المؤامرة على المرأة المسلمة، مقال منشور على الموقع: www.amanjordan.org

(٨٧) مجلة العربي، الكويت، العدد (١٩٤)، ١٩٧٤، ص١٦.

(٨٨) شيخ أمين، مصدر سابق، ص٢٨٢.

(٨٩) المصدر نفسه، ص٢٨٣.

(٩٠) للتفاصيل عن هذه الحادثة ينظر : محمد جواد رضا، معركة الاختلاط في الكويت، دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي، شركة الربيعان (الكويت، ١٩٨٣).

(٩١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ (بيروت، ٢٠٠٣)، ص١٥٦-١٥٩.

(٩٢) سبيكة النجار، الحركة النسائية في البحرين، في : سوسن بشير، المرأة العربية في مواجهة العصر، مجلة المستقبل العربي، س ١٨، العدد (٢٠٦)، نيسان، ١٩٩٦، ص ص ١٦٨-١٧٠.

(٩٣) تشارلز بلغريف، أول مستشار بريطاني في حكومة البحرين، باشر عمله كمستشار مالي عام ١٩٢٦، ثم تحول الى مستشار سياسي وعسكري وقضائي مستحوذاً على معظم السلطات. أعفي من منصبه عام ١٩٥٦ نتيجة تعسفه وقسوته تجاه الأهالي. ينظر : ابراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، مطبعة الأندلس (بغداد، ١٩٧٦)، ص ص ١٠٧-١١٠.

(٩٤) سوسن كريمي، فجوة النوع الاجتماعي بين الشباب : التحديات والسياسات، النموذج البحريني، ضمن ندوة : إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية، أبو ظبي، ٢٩-٣١ آذار، ٢٠٠٩، ص٥.

(٩٥) عبدالرحمن الباكر : من الشخصيات الوطنية والاصلاحية في البحرين، قاد الاضرابات والمظاهرات المنددة لسياسة الاستعمار والشركات الاجنبية والمطالبة بتشكيل النقابات العمالية، ووضع حد للهيمنة البريطانية. نفي الى جزيرة سانت هيلانة. ألف عدد من الكتب عن الأوضاع السياسية في البحرين. للتفاصيل ينظر : العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، مصدر سابق، صفحات متفرقة.

(٩٦) كريمي، مصدر سابق، ص ٦.

(٩٧) للتفاصيل عن نشاطات الجمعية ينظر موقع الجمعية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

(٩٨) ينظر : منيرة أحمد فخرو، "موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في البحرين والكويت والامارات"، مجلة عالم الفكر، العدد (٣)، ١٩٩٩، ص ١٤٤.

(٩٩) فوزية مطر، الجمعيات النسائية البحرينية، تاريخ من الريادة النهضوية، مقال منشور على الموقع: www.womengateway.com

(١٠٠) فخرو، مصدر سابق، ص ١٤٤.

(١٠١) كريمي، مصدر سابق، ص ٧.

(١٠٢) كانت البحرين حتى شباط عام ٢٠٠٢، دولة يحكمها أمير، لكنها تحولت الى مملكة يحكمها ملك في ١٤ شباط ٢٠٠٢، لذلك صدر قرار أميري وليس ملكي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة.

(١٠٣) للتفاصيل ينظر : موقع المجلس على الانترنت www.sew.gov.bh

(١٠٤) نورية السوداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية : ١٩٧١-١٩٨٢، مطابع دار السياسة الكويتية (الكويت : ١٩٨٣)، ص ص ٧٢-٧٩.

(١٠٥) دراسة عن المرأة والأسرة في الكويت، مكتب التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (الكويت، ١٩٧١)، ص ٤٧.

(١٠٦) سبيكة محمد النجار، الحركة النسائية في الخليج، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
www.womengateway.com

(١٠٧) تكمن المشكلة في قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في الكويت، والى الوقت الحاضر، حيث لا تُمنح تلك القوانين الجنسية الكويتية لأبناء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين. بينما تُمنح الجنسية لأبناء الكويتيين المتزوجين من غير الكويتيات. ينظر : ابراهيم المليفي، "مؤسسات المجتمع المدني في الكويت"، مجلة العربي، الكويت، العدد (٤٩٥)، ٢٠٠٠، ص ص ٤٤-٤٥.

(١٠٨) جمعيات النفع العام في دول مجلس التعاون الخليجي، الأدوار والأهداف والآليات، الموسوعة الأمنية العربية، مجلد (٨)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (القاهرة، ٢٠٠٠)، صفحات متفرقة.

(١٠٩) المرأة الخليجية الى أين، مصدر سابق، ص ٩٦.

(١١٠) ناصر ثابت، المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من المعاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل (الكويت، ١٩٨٣)، ص ص ٩٠-٩١.

(١١١) سبيكة محمد النجار، الحركة النسائية، مصدر سابق.

(١١٢) جمعيات النفع العام، مصدر سابق، ص ص ٦٢-٧٠.

(١١٣) سبيكة محمد النجار، الحركة النسائية في الخليج، مصدر سابق.